رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030

ترتكز هذه الرؤية على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة، التي تمكّن الشعب العراقي في بلد آمن وموحد يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية، وإقامة نظام اقتصادي ذات توجهات اجتماعية متنوعة في السوق ومؤشرات مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتهيئة بيئة نظيفة وآمنة ومستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

الركائز والأهداف

الركيزة: بناء الإنسان
الأهداف:

- تخفيف حدة الفقر
- توفير فرص عمل لائقة لجميع العاطلين عن العمل
- إنشاء نظام تعليمي عالي الجودة وشامل للجميع
- تعزيز نظام الرعاية الصحية الفعال والشامل
- توفير السكن اللائق وإزالة الأحياء العشوائية

الركيزة: الحكم الرشيد
الأهداف:

- دعم سيادة القانون، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الحكم الرشيد
- تحسين اللامركزية الإدارية والمشاركة العامة في صنع القرار
- تعزيز النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد
- إصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية

الركيزة: الاقتصاد المتنوع
الأهداف:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام
- زيادة كفاءة قطاع النفط
- تعزيز القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التنمية
- تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي
- تطوير البنية التحتية
- تعزيز القطاع المالي النشط والخاضع لإدارة جيدة

الركيزة: المجتمع الآمن
الأهداف:

- تعزيز ثقافة التسامح والحوار والسلام
- ضمان النهوض بالأسر والنساء والفئات الضعيفة
- تعزيز قيم المواطنة والحد من أوجه عدم المساواة
- نشر روح الإنجاز والمبادرة والعمل التطوعي
- توفير حلول مستدامة للنزوح وللهجرة الداخلية والخارجية

الركيزة: البيئة المستدامة

الأهداف:

- الحد من تلوث البيئة ومن انبعاثات الاحتباس الحراري
- تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المائية
- تعزيز الحفاظ على البيئة
- تطوير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق الاستدامة البيئية
- حماية التنوع البيولوجي وإحياء أهوار بلاد ما بين النهرين

ج – متطلبات ومساعدات مالية ومستدامة للدول النامية.

سابعاً: خصائص التنمية المستدامة

أما خصائص التنمية المستدامة فهي (Hamnt,2005, 149:)

1 – الاستمرارية: وهو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يمكن استثمار جزء منه بما يمكننا من إجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد.

2 – تنظيم استخدام الموارد الطبيعية: وتشمل الموارد المتجددة وغير المتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

3 – تحقيق التوازن البيئي: والمعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية, وإنتاج الثروات المتجددة, مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

ومن الخصائص أعلاه فان على الدولة مسؤولية أساسية في أن تضطلع بدور مهم في اتخاذ إجراءات عملية فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية وبما يؤدي إلى المحافظة على البيئة وسلامة الحياة الطبيعية.

المحور الثاني: المعوقات والتحديات والمتطلبات التي تواجه التنمية المستدامة

اولا: المعوقات والتحديات

• معوقات التنمية المستدامة

أكدت معظم المؤتمرات ذات الصلة وفي مقدمتها قمة الأرضإلى حقيقة الندرة في الموارد الطبيعية ومحدوديتها وبالتالي فإن الاستخدام الجائر وغير الرشيد سوف يلحق أفدحالأضرار بهذه الموارد ويعرضها للاستنزاف المستمر، الأمر الذي يؤثر بشكل أوبآخر على إمكانية الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة الأمر الذي يدعو دائماً إلى خلق علاقة جديدة بين الإنسان والبيئة تكفل صيانة البيئة والمحافظة عليها وفق معايير الكفاءة والعدالة ومع وجود العديد من المحاولات الجادة لتحقيق التنمية المستدامة وفي مختلف دول العالم إلا أنه

لاتزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، ومن أبرزها ما يأتي(البنا، 2000، 32):

1 – الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

2 – انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا فضلا عن أن نحو مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 % من الأمراض في البلدان النامية.

3 – عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

4– مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

5– استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6 – تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، و لاسيما انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات التبخر، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7– محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.

8– عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض الدول النامية، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإنالأمر يحتاج إلى المزيد من رصد حالات الفقر والحرمان في مختلف أنحاء العالم والعمل على تخفيف حدته وتحسين قدرة الدول على التصدي لآثاره وينبغي أن يزداد التركيز في هذا المجال على الدول النامية والمجتمعات الريفية بخاصة، مع ضرورة العمل على تشجيع أنماطاستهلاكية مسؤولة للحد من الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

• الصعوبات التي تواجهها التنمية المستدامة:

لم تكن عملية تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة تسير دون معوقات على الرغم مما تحقق من انجازات كبيرة بهذا الاتجاه ولاسيما في اعقاب إعلان (ريو) في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وهناك العديد منالصعوبات، أسبابها اقتصادية وبيئية وتقنية، يمكن توضيحها كالآتي(وردم، 2009، 185):

أ- الصعوبات السياسيّة:

1 – ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن و السلام لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

2 –حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم تمكّنه من المشاركة في مشروعات التنمية المستدامة.

3 – عدم وجود انفتاح سياسي ومشاركة سياسيّة وانعدام الديمقراطية وانفصال الأنظمةعن المجتمع

4 –تصادم حقوق دول الجنوب بمصالح دول الشمال.

ب- الصعوبات الاقتصاديّة:

1 – تدني وضعيّة البنية التحتيّة والديون الضخمة تعيق مسار التنمية،والافتقار إلى الموارد الماليّة اللازمة وعدم التزام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة.

2 –تفشي ظاهرة الفقر وعدم استقرار السكان في مناطقهم أي النزوح من الريف إلى المدينة.

3 –عدم وجود تناسق وملاءمة بين التجارب و التقنيات المستوردة من الدول المتقدّمة مع الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

4 –مشكلات التنظيم السكاني بالمقارنة مع الموارد الطبيعيّة المتوفرة، وما يسببه من مشاكل في توفير الأمنالغذائي والمسكن، إذإنّ سدس سكان العالم لا يملكون سكن،وخمسهم يعانون من سوء التغذية.

ج-الصعوبات التقنيّة:

وتتمثل فيهجرة الأدمغة وسوء استغلال الكفاءات العلميةونقص الكفاءات وضعف ميزانيات البحث العلمي والتقني.

د- الصعوبات البيئيّة:

1 –بقاء أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك واستمرار تعرّض النظام البيئي للخطر.

2 –تتمثل في حالة البيئة المتدهورة التي تضررها المشروعات التنموية بسبب استخدام المحروقات مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وبالتالي ارتفاع مستوى البحار واضطراب نظام الأمطار التي قد تحدث فيضانات .وثقب في طبقة الأوزون الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض بسبب الأشعة البنفسجيّة مما يدفع

بأموال ضخمة لمعالجتها، فضلا عنالأمطار الحمضيّة، وتلوث الهواءو الأشعة النوويّة وكلّ هذا يدمّر الطبيعة، لذلك لا بد من سياسة رشيدة و دقيقة لتحقيق التنمية.

• تحديات التنمية المستدامة في الدول النامية:

أما في مجال الدول النامية فإن هذه الدول تواجه العديد من التحديات ومن أهمها (محمود، 2001، 21):

1 – الموارد البشرية، وهذا باعتبار أن النمو البشري يمثل تحديا بيئيا للدول الفقيرة والغنية على حد السواء، إذ ينبغي مراعاته بشكل يتحمله النظام البيئي لضمان الرفاهية المستدامة للمواطنين وتحسين الحياة المادية للمواطنين (تعليم–صحة –تغذية).

2 – الأمن الغذائي، إذإن الزراعة في الدول النامية لا تعوزها الموارد، بقدر افتقارها للسياسات التي من شأنها أن تكفل إنتاج الغذاء المطلوب،على نحو يسد رمق الفقراء،ومع غياب هذه السياسات كان الأمن الغذائي يمثل تحديا بيئيا يجب مواجهته؛لأنه سوف يزداد الطلب على الغذاء مع زيادة النمو السكاني وتغيير نمط استهلاكهم.

3 – الطاقة،إن الطاقة ليست منتجا واحدا، ولكنه خليط يعتمد عليه رخاء الافراد وتطور البلدان تطورا مستداما،والطاقة أكثرأهمية من أن يستمر تطورها على هذا النحو العشوائي، ومن ثم يتضح بجلاء ضرورة إيجاد طرق لطاقة أمنة وسليمة وصالحة اقتصاديا من شأنه أن يديم التقدم البشري في المستقبل البعيد، وهو أيضا طريق ممكن، لكنه سيتطلب أبعاد جديدة من الإرادة السياسية والتعاون الدولي لبلوغه (طيب، 2006، 86).

ثانيا: المتطلبات اللازمة لتحقيق للتنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب العمل على تحسين مستوى وظروف المعيشة والمحافظة على الموارد الطبيعية بترشيد الاستخدام لهذه الموارد ويرتبط ارتباطاً وثيقاً في تحقيق التنمية المستدامة، وهو أمر يتطلب التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي (فيانا، 1994، 26):

1 – تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

2 – المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا فضلا عن الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

3 – تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم، من خلال عقد مؤتمرات دولية حول ذلك.

المحور الثالث: واقع التنمية المستدامة في العراق وسبل تحقيقها

أولا: سمات الاقتصاد العراقي

لغرض الوقوف على واقع التنمية المستدامة في العراق لابد من التعرف على سمات الاقتصاد العراقي خلال الخمسين سنة المنصرمة لتأثيرها المباشر على عملية التنمية واستدامتها ومن بين هذه السمات ماياًتي (الراوي، 2009، 324):

1- خضوع الاقتصاد العراقي لنموذج الاقتصاد الشمولي

اعتمدت حكومات ماقبل 2003 توجهاً اشتراكياً كان له دور أساسيباعتماد سياسات مركزية في تخطيط الاقتصاد، إذ هيمن القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي ساعدها في ذلك توفر الموارد المالية المتأتية من صادرات النفط، وقد تحجم دور القطاع الخاص وتضاءلت مشاركته إلابحدود ضيقة، وبحكم توفر الموارد المالية شهد العراق حركة تنموية استندت إلى خطط اقتصادية كبيرة وطموحة وبخاصة خلال سبعينيات القرن الماضي غير ان ظروف الحروب التي مر بها العراق في ثمانينيات وتسعين يات القرن الماضي ومابعدها أدتإلىإعطاءالأولوية في التخصيصات المالية إلى المهمات العسكرية مما أدىإلى تعطيل تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة الأمر الذي انعكس على مسار التنمية المستدامة.

2- هيمنة القطاع النفطي

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود السابقة يعود معضمها إلى نمو القطاع النفطي، إذا ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجماليبالأسعار الثابتة من (53,5 %) عام

1990إلى(60,9 %) عام 2000 حسب الجهاز المركزي للإحصاء وعلى الرغم من ان إنتاج النفط وتصديره ظل محدوداً بسبب تخلف البنى التحتية، غير أن عوائده حققت معدلات نمو عالية بسبب الزيادات المتتالية في أسعار النفط الخام، في حين كانت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة، بحكم الظروف السياسية والعسكرية التي مر بها العراق خلال ثمانينيات وتسعين يات القرن الماضي. الأمر الذي انعكس في تدني مستوى الإنتاجوالإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية و لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة.

3- تفاقم الاختلالات الهيكلية: تتمثل تلك الاختلالات بالاتي

أ- اختلال هيكل الموارد المالية

من المعرف أن اقتصاد العراق ومنذ إنتاج النفط وتصديره في اربيعنيات القرن الماضي تحول إلى اقتصاد أحادي الجانب باعتبار القطاع النفطي الممول الرئيس لميزانية الدولة، الأمر الذي ساهم بشكل أو بآخر في تقليص نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد أهملت الموارد المالية الأخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم لأسباب مختلفة.

ب- الاعتماد على الخارج

اعتمد العراق على الأسواق الخارجية في تلبية معظم احتياجاته في مختلف السلع ولاسيما الزراعية كما أن معظم المنشآت الصناعية كانت تستورد الكثير من مدخلاتها، وقد ظهر تأثير هذا الواقع خلال الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، إذا تعطل أكثر من (219) مشروعاً في القطاع المختلط والتعاوني ونحو (9746) مشروعاً في القطاع الخاص.

ج- اختلال في أوجهالإنفاق الحكومي

تسببت الحرب العراقية الإيرانية مطلع الثمانينيات في استنزاف أموال طائلة فضلاً عن التضحيات الجسيمة الأخرى، إذ توجه معظم الإنفاق الحكومي إلى الجانب العسكري وأصبحت النفقات العسكرية تحتل الأولوية، ومما فاقم الأمر دخول العراق في مواجهة جديدة مع دول التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجع الإنفاق الحكومي في كل من التربية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لصالح الإنفاق العسكري.

د – تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

يتأثر اقتصاد أي دولة بما يسجل عليها من مديونية خارجية، لاسيما إذا كانت موجهة للأغراض الاستهلاكية، وقد تفاقمت المديونية الخارجية للعراق إلى درجة كبيرة نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي، إذ تراكمت الديون الخارجية بعد الحرب العراقية الإيرانية واستمرت بالتراكم حتى بلغت (42) مليار دولار أمريكي كما في عام 1991 كما ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى (125) مليار دولار عام 2003، بفعل تراكم الفوائد المترتبة على تلك الديون.

أما بعد عام 2003 وعلى الرغم من تحول فلسفة إدارة الاقتصاد من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر فلم تحقق خطوات حقيقية على طريق التنمية فظل الاقتصاد العراقي يعاني من غياب إدارة تنموية صادقة في ظل ظروف أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية بالغة التعقيد،إذا تفاقمت المناكفات السياسية بين اللاعبين الأساسيين في إدارة الدولة أسفرت عن هدر كبير وغير مسبوق في الموارد المالية واستشراء الفساد المالي والإداري تسبب بالتزامن مع انهيار أسعار النفط إلى تعرض العراق إلىأسوءأزمة مالية بدأت تظهر بشكل تدريجي منذ عام 2013 ولم تزل تتفاقم وليس في المنظور بوادر انفراج لها ونحن في أواخر العام 2016.

هـ: فضلا مما تقدم فإن من سمات الاقتصاد العراقي أيضا عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة المستمر ومعدلات النمو المتراجعة وتعطل الجهاز الإنتاجي الحقيقي وغياب دور القطاع الزراعي.

ثانيا: معوقات تحقيق التنمية المستدامة بالعراق

تواجه التنمية المستدامة في العراق العديد من المعوقات والتحديات ومن أبرزها ما يأتي:

1– عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمني

يشكل عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الأمنيأحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة إذ يعاني العراق من ارتباك واضح وعدم انسجام في إدارة العملية السياسية منذ عام 2003 ولحد الآن فالخلافات المحتدمة بين إطراف العملية السياسية مستمرة بشكل احدث فراغاً سياسياً يصل في بعض الأحيانإلى مستويات خطيرة تهدد استقرار البلد ويضعف أي محاولة للإصلاح، وقد انعكس ذلك على مجمل الأداء الحكومي و أثر بشكل خطير على الاقتصاد الوطني وفي ظل وضع سياسي مرتبك وغير مستقر تفاقمت المشاكل الأمنية وتعددت التحديات الأمنية كان أخرها خضوع أكثر من ثلث العراق إلى تنظيم

متطرف ترتب على دخوله ومواجهته في آن واحد تضحيات جسيمة في البنى التحتية والموارد البشرية والاقتصادية الأمر الذي شكل أحد أهم معوقات التنمية.

2- التحديات الاقتصادية

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب إذ يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط فهو يشكل اكثر من 90% من موارد الموازنة العامة وبحدود 70% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المؤكد أن اقتصاداً بهذا الوصف سيكون عرضة للصدمات بحكم تقلب الأسعار وكميات الإنتاج، كماهو عليه الحال بعد سلسلة انخفاضات الأسعار منذ عام 2014، إذ انحدر سعر خام برنت إلى ما-دون (50) دولارا" في الأياماالأولى من كانون الثاني 2015 بعد أن كان في حدود (110) دولارات، وهو أمر يعكس تفاعل العرض والطلب في الأسواق العالمية ونشاط بعض المضاربين فضلاً عن العوامل السياسية التي لايمكن إنكار دورها, لاسيما أن سوق النفط معقدة فيما يتعلق بالأطراف المؤثرة فيها والعوامل ذات الصلة بالأسعار ولما كانت العديد من المؤشرات تشير إلىأنأسعار النفط العالمية أخذت بالانخفاض فإن العراق بحكم هيمنة العائدات النفطية على مجمل عائداته الأخرى يحتاج إلىإعادة توجيه للنشاط الاقتصادي بما يحقق الانتقال من الاقتصادي الأحادي الجانب إلى اقتصاد أكثر تنويعاً واختيار أنماط اقتصادية واجتماعية تنموية تنسجم مع متطلبات العصر وذلك بتلبية احتياجات الحاضر ودون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها، وهو أمر ينبغي ان يتضمن النهوض بالواقع المعاشي للمواطن وتخليصه من الفقر ليتمكن من تطوير قدراته والمساهمة الفاعلة في تبني رؤية إستراتيجية لتنويع القاعدة الاقتصادية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، ومن جانب آخر فإن تحدي الديون الخارجية تعد من الكوارث الاقتصادية لاسيما انها بدأت بالتزايد المثير للقلق و لاسيما ديون صندوق النقد الدولي.

3- نقص الخبرات وضعف البنى التحتية

إن الواقع العراقي يعاني من مشاكل عدة في مجال نقص الخبرات وضعف البنى التحتية وتفككها وانهيار البعض منها، إذ تشكل هجرة الكفاءات والملاكات العلمية إلى خارج العراق بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية فضلاً عن تهميش أعداد أخرى نتيجة لإجراءات سياسية معينة تحدياً مهماً للتنمية المستدامة فضلا عن ذلك ضعف وتخلف وسائل الاتصالات والمواصلات وعدم مواكبة المناهج العلمية في الجامعات والمعاهد لمتطلبات العصر وعدم وجود رؤية واضحة في عملية ابتعاث الطاقات الشابة فيما يتعلق بالبعثات الدراسية والتي غالباً ماتكون ردود أفعال غير مدروسة لتلبية احتياجات آنية.

4- التحديات البيئية

ومن بين المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق تنامي التحديات البيئية ومن أبرزها مشكلة التصحر التي بدأتآثارها السلبية تنعكس على البيئة وتزايد تأثيراتها الضارة خلال العقود الثلاثة الاخيرة بشكل خاص إذ تقدر المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر حوالي (364) ألف كيلومتر مربع وبنسبة 83% من إجمالي مساحة العراق (كبة. 2007) لاسيما أن ذلك ترافق مع انحسار ملحوظ في كمية المياه المتدفقة عبرنهري دجلة والفرات وهو أمر انعكس ايضاً في تدهور القطاع الزراعي واثر سلباً على البيئة العراقية، ناهيك عن مظاهر التخلف في مجالات الصرف الصحي وتفاقم التلوث البيئي ومن جانب آخر فقد أثرت الحروب المتتالية التي تعرض لها العراق خلال العقود المنصرمة في تدمير البيئة وإلحاقأفدحالأضرار فيها.

• السبل والوسائل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

من الواضح أن العراق يمتلك الكثير من المستلزمات والعوامل التي تؤهله للانطلاق بعملية تنموية شاملة تتمتع بالديمومة والاستمرار للإيفاء بحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية فهو يمتلك موارد بشرية وطبيعية متنوعة وكبيرة وقابلة للتجدد والاستجابة لمتطلبات التنمية، لاسيما ان التنمية المستدامة تراكمية ، وتحتاج إلى عمل متواصل يمتد لعقود من الزمن، و لاسيما بعد أن مر العراق بظروف قاسية خلال السنوات الأخيرة، أسهمت في تردي المؤشرات البيئية وتراجع الاقتصاد العراقي وبخاصة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، الزراعية، الصناعية وغيرها من القطاعات الأخرى، وعلى الرغم من الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة خلال سنوات ما بعد 2003 لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية إلاأن هذه الخطط لم تحقق أهدافها حتى انتهى الأمر بموازنات تقشفية بعد تدهور أسعار النفط.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن السبل والوسائل اللازمة للانطلاق بعملية تنموية شاملة وقادرة على الاستمرار والديمومة وتحقيق الأهداف المتوخاة منها لابد أن يمر عبر محاور عديدة أهمها ماياتي

)http://www.ahewar.org:(

1- المحور السياسي والأمني

تهيئة بيئة سياسية آمنة وبعيدة عن الاضطرابات والمشاكل في إدارة الدولة وإرساء قواعد الديمقراطية في إدارة الحكم بما ينعكس على الواقع الأمني، الأمر الذي يقلص الهدر في الموارد البشرية والمالية والبيئية،

فكلما تفاقمت التحديات الأمنية وغاب الاستقرار الأمني والسياسي تعطلت عملية التنمية وتوقفت عجلة الحياة الطبيعية إذ يمثل الاستقرار السياسي والأمني البيئة الضرورية للانطلاق بعملية التنمية المستدامة، وبدونها لايمكن إنجاز أي خطوة حقيقية بهذا الاتجاه لذلك ينبغي إرساء دعائم نظام سياسي مستقر وتعزيز الأمن الوطني من خلال:

أ – اعتماد نظام ديمقراطي شفاف في إدارة الحكم يستند إلى معايير وطنية وثوابت تبتعد تماماً عن السياسات والمحاصصات الطائفية والعرقية والقومية، بما في ذلك سياسات الإقصاء والتهميش وتعزيز الوحدة الوطنية مع التأكيد على أهمية تعزيز سلطة القانون وضمان حقوق الإنسان استنادا إلى بيئة تشريعية واضحة المعالم تؤمن مساهمة المواطن بشكل فعال في أداء دور المواطنة .

ب – العمل على بناء قوات أمنية بولاءات وطنية خالصة تعتمد المهنية في أداء واجباتها وتبنى على أسس علمية رصينة وتجهز بالمعدات الحديثة والمتطورة وفي مقدمة ما ينبغي التأكيد عليه هو الإسراع في إقرار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية.

ج – العمل على تفعيل الحس الأمني لدى المواطنين وخلق علاقة خلاقة تستند إلىأواصر الحب والمنافع المتبادلة بين القوات الأمنية وعموم المواطنين

أ – ولما كانت الحكومة هي التي تضع السياسات وتضع القرارات ف إن وجود حكومة مستقرة وذات رؤية واضحة في عملية اتخاذ القرار ووضع السياسات والخطط التي تضمن الشمول والتكامل في تحقيق التنمية المستدامة يعد أمراً بالغ الأهمية.

2– المحور الاقتصادي

أ– اعتماد إستراتيجية واضحة المعالم لتحقيق التنويع الاقتصادي بما يؤمن تقليص دور عائدات النفط في الاقتصاد العراقي وهو أمر سيؤدي إلى خلق التوازن بين القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني ويقلل من اثر التقلبات الاقتصادية ويجنب الاقتصاد الأزمات، إذإنإستراتيجية من هذا النوع ستؤمن عملية التطور المبرمج للاقتصاد الوطني وتحقق الأهداف التنموية وتضمن صيرورة التنمية واستدامتها و أن تتضمن العمل على تحقيق النمو الاقتصادي مع اعتماد معايير العدالة والشفافية.

ب – تقليص ظاهرة الفقر التي انتشرت في العراق بشكل مخيف خلال السنوات الأخيرة، فقد أظهرت النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، أن نسبة الفقر بلغت في بغداد 12.8% عام 2007 تراجعت قليلاً عام 2012إلى12.0 % وفي إقليم كردستان فقد كانت 4.7 %،3.5%للأعوام2007، 2012 على التوالي أما في بقية محافظات العراق الأخرى فقد كانت 30.0 % تراجعت إلى24.4 % للأعوام المذكورة

فيما كانت على مستوى العراق 22,9% تراجعت إلى18,9%للأعوام المذكورة سابقاً وهو أمر يعكس حجم هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي كما بينت ذلك اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق والعمل على أن تتحقق تنمية اجتماعية فاعلة تؤمن للمجتمع فرص العمل وتقلص البطالة وتحد منها، كما ينبغي أن تتضمن هذه التنمية توفير الغذاء والرعاية الصحية، وحماية الفرد والمجتمع وضمان حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وضمان المواطنة والقضاء على الفقر.

ج – تعد البنى التحتية من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ولما كان العراق قد تعرض إلى تدمير شبه شامل لبناه التحتية في مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية فإنأي عملية تنموية لايمكن أن تحقق أهدافها ولايمكن ان يكتب لها النجاح دون أن تتوافر بنية تحتية كفوءة مع أهمية وضرورة ترشيد استهلاك المواد الطبيعية والمحافظة على البيئة وتنمية وتطوير الموارد الطبيعية، والعمل على المحافظة على إمكانيات الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، إذإن تعزيز العلاقة الخلاقة بين الإنسان والبيئة هي من صميم التنمية المستدامة.

د– تهيئة الموارد المالية اللازمة للعمل بمشاريع التنمية المستدامة والاستمرار بها.

هـ– حسم عملية الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر على وفق خطة واقعية تستند إلىمتطلبات الانتقال النظرية وتأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تأقلم مع واقع الاقتصاد المركزي المخطط لسنوات طويلة ويعتقد أن التحول الجديد قد يقلص من مكاسب الاقتصاد الشمولي وبالتالي فإن عملية من هذا النوع تتطلب استثنائية في التخطيط واستثنائية في التطبيق بما يؤمن من سلاسة التحول وضمان نجاحه.

و – وليس ببعيد عن الخطوة السابقة فإنإعطاء دور إيجابي للقطاع الخاص يعد أمراً غاية في الأهمية سواء في تحقيق التنمية المستدامة أو في تعزيز قدرات الاقتصاد العراقي مع ضرورة إرساء قاعدة تشريعية وقانونية كفوءة تهيأ البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يسهم في تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أوتلبية حاجاتها.

ز – وفي إطار سياسات التنويع الاقتصادي التي سبق الإشارةإليها فان الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية ولاسيما قطاعي الصناعة والزراعة فضلاً عن القطاعات الأخرى يعد أمراً بالغ الأهمية في تعزيز عملية التوازن الاقتصادي ولابد من تبني سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تشجيع المستثمرين المحليين في المشاركة في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتدعيم قدراته.

3– المحور البيئي

مما لاشك فيه أن محتوى التنمية المستدامة يعتمد على تكامل ا لأطر البيئية والاقتصادية وبذلك فإن من بين ماينبغي العمل عليه هو المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية ورفع كفاءة استخداماتها في التنمية الصناعية والزراعية ولاسيما ضمان الحماية للمسطحات المائية والجوفية، ومن بين ماينبغي الاهتمام به تنمية الغابات والبساتين والإكثار من عمليات التشجير والحد من القطع الجائر للأشجار والمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها والاهتمام بالحيوانات البرية والطيور وغيرها وبهذا الاتجاه فـإن هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار لتسهم في رسم معالم التنمية المستدامة ويظل مع ذلك هذا المحور يحتل أهمية بالغة بالشكل الذي يستلزم وضع سياسة بيئية تستند إلى معايير وبيانات وتقارير بيئية كفوءة ترتقي بالإدارة البيئية الى المستوى الذي تجعل من موضوعات البيئة والتنمية متكاملة وغير متعارضة إذ لايمكن القبول وتحت أي ذريعة كانت أن تستمر التنمية وهي تلحق الضرر والتدهور في البيئة فلا معنى للتنمية دون بيئة سليمة مستدامة.

4- المحور الاجتماعي

يعد المجتمع العراقي من المجتمعات المدركة لما يحيط بها من مشاكل ولكن الوعي بالمشاكل والإحاطة بها لايكفي مالم تكن لديه الإرادة والقدرة على معالجتها والتخلص منها، ولما كان للمجتمع دور مهم وكبير في تدعيم عملية التنمية المستدامة فإنالأمر يستدعي تنمية الوعي لضمان استجابة المجتمع وتعزيز مشاركته في معالجة المشاكل الاقتصادية البيئية والاجتماعية، وبهذا الاتجاه لابد من تشخيص المشكلات وإيجاد الحلول لها ومما لايمكن التخلص منه ان المشاكل الاقتصادية تؤثر في المشاكل الاجتماعية وتتأثر بها،فارتفاع نسب الفقر وتشغيل الأطفال من هم دون سن العمل وفق شروط مجحفة وبأجور زهيدة جداً والتي تبلغ نسبتهم حوالي 10% من الأيدي العاملة تزداد بينهم حالات الجنوح وممارسة الجريمة والتسول وبما يتعارض مع الاتفاقات والمعايير الدولية (كبة، 2007) ولذلك فـإن تثقيف المجتمع وتوعيته بمختلف الوسائل المتاحة وبخاصة فيما يتعلق بمحاربة الفساد الإداري والمالي والخروج من دائرة الشعارات السطحية والتأكيد على حماية حقوق الإنسان ونبذ الخلافات الاجتماعية البالية المعيقة للتطور والتنمية يعد أمراً في غاية الأهمية وهذا يحتاج إلى تفعيل دور الجمعيات والمنتديات ذات الصلة بالشباب والمرأة و أن تتبنى الحكومة السياسات والبرامج التي تكفل تحقيق هذا التحول، إذإن المجتمع هو المحرك الأساس والمحور في عملية التنمية المستدامة.

5- المحور العلمي والتكنلوجي

لايمكن تحقيق أي عملية تنموية ناجحة دون أن تعتمد على ركائز مدروسة وفي مقدمة هذه الركائز الاستناد إلى دراسات علمية رصينة وتخطيط علمي شامل ولعل من أهم محاور تحقيق التنمية المستدامة هو المحور العلمي والتكنولوجي الذي ينبغي أن يتناول المحافظة على الحركة العلمية وتدعيمها وبخاصة قطاع التعليم العالي بدءاً بتهيئة مناهج دراسية متطورة تستجيب لمتطلبات العصر وتواكب التطورات العلمية العالمية وهذا الأمر لابد و أن يتكامل مع تهيئة وتطوير الملاك التعليمي وتوسيع حركة البعثات الدراسية والدورات التدريبية وأن ماينطبق على التعليم العالي بصفته الحلقة المتقدمة في التعليم ينبغي أن يترافق مع حركة تطويرية في التعليم الابتدائي والثانوي بما يعزز من المسيرة العلمية ويتناغم مع متطلبات سوق العمل، ومن جانب آخر فان العالم اليوم يسير قدماً باتجاه التقنيات الحديثة المتطورة الأمر الذي يتطلب العمل على إيجاد عملية نقل وتطويع التكنولوجيا لاستخدامها في عملية التنمية و لاسيما تقنية المعلومات إذ تلعب هذه التقنية دوراً مهماً في التنمية المستدامة عبر(كبة، 2007):

1- تعزيز البحث العلمي وتطوير تكنولوجيا المواد الجديدة والتكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة. المعارف والمعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة ولابد من نقلها إلى العامة بأمانة وكفاءة عبر الاتصالات والوسائط المتعددة وعبر الانترنت.

2- تحسين الأداء المؤسساتي بالتكنولوجيا الحديثة.

3- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

4- المضي قدماً للتحول إلى المجتمع المعلوماتي وإدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5- توسيع القاعدة المنظمة لسياسات التحكم وتطبيقاته في المؤسساتية الاجتماعية.

6- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7MicroMacro&.( )- الدراسة الأكاديمية والشعبية للاقتصاديين الكلي والجزئي (

8Energ carriers- خفض الشدة الطاقية عبر رفع كفاءة إنتاج المواد الحاملة والناقلة للطاقة(وتقاس عادة) بوحدة (كيلوواط ساعة / طن من الوقود المحترق) ، ورفع كفاءة تقنيات استهلاك الطاقة، التغير الهيكلي في استخدام المواد كثيفة الطاقة (Intensive) وتقليص الطلب عليها في المستويات العليا للنشاط